

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 7 إبريل 2020 - السنة السادسة والعشرون - العدد 7241



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 بروج الأسرة ووحدة البيت قادرون على مواجهة كورونا وهزيمته

الإمارات اليوم

03 دعم المواطنين في مواجهة تأثيرات كورونا

تقارير وتحليلات

04 النفط.. مناورات ماراثونية لإعادة الاستقرار للأسواق

05 أوروبا تكسر الضغط الأقصى الأمريكي وتدعم إيران لمواجهة كورونا

06 أمريكا تعاني مستويات بطالة كارثية.. ولكن أوروبا اختارت تفاديها

شؤون اقتصادية

08 «الاتحاد للطيران»: تكنولوجيا للكشف عن كورونا

من إصدارات المركز

09 الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة
تجاه «الدول المارقة»

إنفوغراف

11 يوم الصحة العالمي.. حقائق وأرقام



بروح الأسرة ووحدة البيت قادرون على مواجهة كورونا وهزيمته

ليست جديدة على دولة الإمارات هذه الروح التي تبعث في نفس كل من يعيش على أرضها من مواطنين ومقيمين حالة من الطمأنينة والسكينة والثقة بأنهم يعيشون في وطن العطاء بلا حدود، والأمل بأن المستقبل على هذه الأرض الطيبة مشرق والقادم أجمل، في ظل قيادة حكيمة تضع الإنسان في قمة أولوياتها، وتتعامل مع كل فرد تعامل الأب العطوف مع أبنائه، والأخ الكبير الذي يمتلئ قلبه رحمة ورأفة على إخوته، والابن البار الرحيم المحسن إلى والديه.

فهذه الدولة تقوم منذ تأسيسها على ركائز أخلاقية ثابتة لا تختل، تستمدتها من قيم الدين الإسلامي الحنيف والعادات والتقاليد العريقة، والإرث الحضاري والإنساني والأخلاقي لأهلها الذي تأصلت جذوره في القلوب والنفوس حتى باتت صفة ملازمة لهم وسمة لا تنفصل عن طبائعهم وممارساتهم اليومية، وعلامة مميزة تعرف بها بين دول العالم وأممهم وشعوبه وعنصراً أساسياً من عناصر هويتها وشخصيتها، وفي مقدمة ذلك حالة الوحدة التي تجمع أبنائها على قلب رجل واحد، والانسجام والتآلف والترابط الإنساني الذي يسود بين أطراف شعبها كافة من مواطنين ومقيمين، والتناغم والمودة والإخلاص الذي تتميز به العلاقة بين القيادة والشعب ما يجعل منها حالة فريدة ومثلاً يحتذى به في بناء الدول وإدارتها وقيادة مسيرتها نحو الرفاه والسعادة.

كل تلك العوامل التي حرصت القيادة الحكيمة على تدعيمها وتعزيزها، والتأكيد في كل مناسبة ومحفل على أنها ثوابت راسخة في العقول والقلوب، شكّلت عند كل منعطف وأمام كل تحدٍ عناصر قوة أضافت إلى قوة الإمارات ورصيداً كبيراً أسهم ويسهم في تمكينها من مواصلة مشوارها الريادي نحو ارتقاء القمم على الصعد كافة، ورافعة من روافع التنمية والازدهار والقدرة على مواجهة المخاطر مهما كان حجمها والتصدي لها وإبطال مفعولها ومن ثمّ العبور نحو بر الأمان وهي أفضل حالاً وأكثر قوة وأشدّ عزيمة وأكثر إصراراً على بلوغ مراميها والوصول إلى مستهدفاتها على المديين الآتي والبعيد.

لم تفزع دولة الإمارات بسبب جائحة كورونا التي تجتاح العالم دون استثناء وترنح تحت ضرباتها أعظم دوله قوة واقتصاداً، ولم تتوقف عجلة الحياة فيها عن الدوران كما هو الحال في الكثير من الدول، ليس لأنها تتجاهل الحالة أو تضرب صفحاً عن تداعياتها، بل لأنها تجدد وتجتهد وتبدع وتبتكر كل يوم للتخفيف من آثار هذه الأزمة العالمية والحدّ من انعكاساتها على حياة الناس، فهي من ناحية تحرص أشدّ الحرص على صحة وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها وتجعل ذلك أولويتها القصوى، وتقترب في الوقت ذاته الحلول التي تضمن لهم أفضل مستويات الحياة وتمكنهم من الحصول على الخدمات كافة بالسهولة والسلاسة التي اعتادوها، ذلك أنّ قيادتها وحكومتها وشعبها إنما هم بمثابة الأسرة الواحدة التي يتعاون أفرادها ويتضامنون ويتكاملون في سبيل المحافظة عليها وصون كيانها وتحقيق طموحاتها.

يوم أول من أمس جدد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد بتقنية الاتصال المرئي عن بعد، تأكيد قدرة الإمارات واقتدارها في مواجهة كورونا لأنها تعمل بروح الفريق الواحد وبمنظومة الأسرة الموحدة وهو ما سيمكّنها من المضي في تنفيذ مشاريعها الوطنية وفق ما هو مخطط له، والاستمرار في العمل لتوفير أرقى سبل جودة الحياة لسكانها ومواطنيها، من خلال الخدمات والمبادرات النوعية ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات، بما يحدث التأثير الإيجابي الحقيقي في الحياة اليومية لهم.

رسائل متواصلة تبعث بها القيادة الرشيدة لشعبها في الداخل وللعالم كلّه في الخارج، أن «البيت متوحد» في الظروف كافة وأن الإمارات ستظل واحة ازدهار ورخاء لن تزيد التحديات والأزمات إلا قدرة وقوة لأنها بكل بساطة لا تعرف المستحيل ولا تعترف به.

دعم المواطنين في مواجهة تأثيرات كورونا

يعد دعم المواطنين ورعايتهم أولوية مطلقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو نهج أرساه المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وقد سارت القيادة الرشيدة للدولة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على هذا النهج المبارك؛ فقدمت كل أوجه الدعم للمواطنين، على المستويات كافة، ويتأسس هذا النهج على حقيقة راسخة مفادها أن المواطن هو الثروة الأثمن التي تمتلكها الدولة.

وتتعدد أوجه الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة لمواطنيها لتشمل كل ما من شأنه توفير الحياة الكريمة لهم، وتقديم الخدمات التي يحتاجون إليها وفقاً لأعلى معايير الجودة، ومنها الخدمات الصحية التي أولتها الدولة أهمية كبيرة؛ فأنشئت المستشفيات العصرية المجهزة بأحدث الأجهزة في كل أنحاء الدولة، وكان الاهتمام التعليم، الذي يعد هو الآخر في قمة أجندة أولويات قيادتنا الرشيدة التي تؤمن بأن التعليم هو طريقنا الوحيد إلى تحقيق المزيد من التقدم، وفضلاً عن الصحة والتعليم فإن الدولة تقدم لمواطنيها خدمات لا تعد ولا تحصى.

وفي ظل الظروف العصيبة التي يمر بها العالم أجمع خلال المرحلة الراهنة بفعل تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي نجم عنها الكثير من التأثيرات السلبية، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تكثيف دعمها وخدماتها للمواطنين لمواجهة ما قد يتعرضون له من أضرار جراء هذه التأثيرات؛ الأمر الذي أرسل رسالة قوية إلى المواطنين مفادها أن القيادة الرشيدة داعمة لهم وبقوة وفي كل الأحوال، حتى يتم تجاوز هذه الظروف الاستثنائية.

وقد تعددت المبادرات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم مواطنيها في ظل هذه الظروف، وشمل بعضها كل من يعيش على أرض الدولة، وليس المواطنين فقط، وقد برزت تلك المبادرات في مجال تعزيز الصحة العامة والتعامل مع تداعيات وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من خلال افتتاح مراكز فحص متقدمة يمكنها تشخيص الإصابة بهذا المرض في مدة زمنية قصيرة. كما عملت الدولة على إغلاء رعاياها من الدول التي تشهد تفشي هذا الوباء، فسيرت العديد من الرحلات الجوية لإعادتهم إلى أرض الوطن، وأعلنت شركة الاتحاد للطيران و طيران الإمارات أنهما ستعيدان مواطني الدولة إلى بلادهم مجاناً، انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية لهما كمؤسسات وطنية.

وفي أحدث مبادرة لدعم المواطنين في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الدولة، والتي تأثرت كغيرها بالتداعيات التي خلفها تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الصعيد العالمي، وتنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، أعلن «صندوق معالجة الديون المتعثرة» للمواطنين تأجيله الأقساط الشهرية لفئات المستفيدين من الصندوق مدة 3 أشهر ابتداء من راتب شهر إبريل الجاري وحتى يونيو المقبل، وذلك في إطار حرص الدولة واهتمامها الحثيث بتوفير مختلف سبل الدعم لمواطنيها للتعامل مع الظروف الاستثنائية من جراء تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وتعد هذه الخطوة مبادرة مهمة تؤكد حرص الدولة على ضرورة تخفيف الأعباء المالية والالتزامات عن كاهل أبناء الوطن كافة في ظل التحديات الراهنة.

وفي الواقع، فإن هذه المبادرة تجسد رؤية قيادتنا الرشيدة لتسهيل شؤون حياة مواطنيها وأمورهم بما يضمن لهم حياة كريمة ومستقرة في مختلف الظروف، وهي مبادرة تعكس حرص الصندوق، الذي استحدث بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، لرعاية أبنائه المواطنين وتوفير المقومات التي تؤمن لهم سبل العيش الكريم، على الإسهام في تعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال مواصلته دعم فئات مهمة من أبناء الوطن، وتأمين الحياة الكريمة والاستقرار الأسري والاجتماعي لهم.

النفط.. مناورات ماراتونية لإعادة الاستقرار للأسواق

بعد أن كان النفي سيّد الموقف حول وجود أي مفاوضات بين السعودية وروسيا، للتوصل إلى اتفاقية لموازنة الأسواق؛ بدأت المسارات تأخذ منحنيات أكثر سرعة وتطوراً، كان آخرها مقترح سعودي يدعو إلى عقد اجتماع عاجل لدول «أوبك+»، ومنتجين آخرين، يُعقد في 9 إبريل، بهدف التوصل إلى اتفاق يحقق التوازن والاستقرار في سوق النفط العالمي.



«رسمياً ضخمة جداً» على واردات النفط إذا ظلت أسعار النفط كما هي، مضيفاً أنه لا يتوقع أنه سيحتاج إلى ذلك لأن لا روسيا ولا السعودية سوف تستفيدان من استمرار حرب الأسعار بينهما. هذه الديباجة التي اعتاد ترامب إطلاقها بين الحين والآخر، التي هدفها استعراض قوته وقدرته على التأثير في قرارات الدول، لم تكن سبباً مباشراً في إعادة توجهات «أوبك+» إلى مسار المفاوضات، إنما تلخصت الأسباب في أن السعودية لجأت إلى حربها السعرية لإجبار روسيا على العودة عن قرارها برفض اقتراح «أوبك» لتخفيض الإنتاج، إضافة إلى أن روسيا أدركت أنه لا بديل عن الحوار، لأن السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، قادرة على بيع كميات أكبر من النفط في ظل خفض سعر البيع الرسمي، ما فتح شهية الدول المستوردة إلى الشراء لملء مخزونات النفطية.

لقد بدأت روسيا تتلمس رأسها، فأدركت أن هبوط أسعار النفط ليس في مصلحتها الآن، وخاصة في وقت هبط فيه سعر صرف الروبل حتى 81.2 للدولار الواحد، إضافة إلى ما تسبب به كورونا من إعلان الحكومة الروسية خطوات دعم لشركات قطاعي الأعمال الصغيرة والمتوسطة لمواجهة آثار الوباء، وحدوث خسائر في شركات تجارة التجزئة الروسية، وغيرها من المظاهر التي جعلت روسيا تفتح عينها من جديد على ضرورة إعادة أسعار النفط إلى التوازن، لدعم اقتصادها الذي تراجع في ظل كورونا، ما اضطر ديمتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين إلى القول إن «روسيا ترغب في محادثات بناءة حول الوضع في سوق النفط ولا ترى بديلاً عن الحوار».

المقترح السعودي لقي ترحيباً من كبار المنتجين للنفط؛ فقد أكد معالي سهيل المزروعى، وزير الطاقة والصناعة، دعم دولة الإمارات للمقترح، قائلاً إن «تكتاف جهود الدول المنتجة للنفط، مطلب أساسي، ومسؤولية مشتركة، لا تقتصر على مجموعة دول «أوبك+» فقط، بل على جميع المنتجين حول العالم، ما يسهم في معالجة ضعف الطلب العالمي في أسواق النفط العالمية». ومثل دولة الإمارات رحبت الكويت والجزائر بالمقترح السعودي.

هذه المواقف وغيرها، تنبئ بمقدار القلق الذي كان يعتري الدول المنتجة للنفط من جراء اشتعال فتيل المعركة السعرية بين السعودية وروسيا، التي تسببت بانخفاض أسعار النفط وهبوطها إلى ما يقارب الثلثين؛ فلم يعدّ الهَمُّ يقتصر على ما خلفه انتشار وباء كورونا المستجد من تراجع في حجم الطلب العالمي، إنما أضيف إليه هَمٌّ آخر، سببه هذه المرة قرارات حجم إنتاج النفط وتسعيرته. فقد تسبب رفض روسيا دعوة منتجي «أوبك»، في الأسبوع الأول من مارس الماضي إلى إجراء تخفيض إضافي لحجم الإنتاج، بقرار سعودي في شأن حرب سعرية، عبر تخفيض سعر بيع كل درجات نفطها الخام لجميع الجهات لشهر إبريل، وتهديد وزارة الطاقة السعودية بزيادة صادراتها النفطية، بدءاً من شهر مايو المقبل، بنحو 600 ألف برميل يومياً.

بعد هذه الوقائع بدأت المسارات تتجه نحو أشكال جديدة؛ حيث حاول ترامب الضغط على المنتجين. فقد غرّد قبل أيام قليلة على «تويتر» وقال إنه يتوقع توصل السعودية وروسيا إلى اتفاق لخفض الإنتاج بمقدار 15 مليون برميل يومياً، تلا تغريدته ارتفاع في أسعار النفط إلى أكثر من 30%، ثم عاد إلى نمطه المعهود في إطلاق التهديدات؛ حيث قال السبت الماضي إنه سيفرض رسوماً جمركية على واردات النفط الخام أو سيتخذ تدابير أخرى إذا تعين عليه ذلك «لحماية عشرات الآلاف من العاملين في مجال الطاقة وشركائنا العظيمة التي تنتج كل هذه الوظائف، فسأفعل كل ما يتعين علي فعله».

ثم جدد تهديده يوم الأحد الماضي، حيث أكد أنه سيفرض

أوروبا تكسر الضغط الأقصى الأمريكي وتدعم إيران لمواجهة كورونا

طفت على السطح منذ تحوّل مرض فيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19» إلى جائحة عالمية، بوادر خلافات بين الموقعين الأمريكي والأوروبي بشأن التعامل مع الملف الإيراني، ومدى جدوى الاستمرار في سياسة التشدد في التعامل مع طهران وفرض العقوبات الاقتصادية عليها في الجوانب كافة، وخاصة أنها تُعد واحدة من الدول الأكثر تضرراً من انتشار الفيروس الذي سجل فيها معدلات إصابة ووفيات تعتبر من بين الأعلى على سُلّم الترتيب العالمي في هذا المجال.



مع التلميح بالاستعداد للسماح بتزويدها ببعض احتياجاتها في المجال الإنساني والطبي؛ في حال امتثالها الشروط الدولية، وقبولها تنفيذ التزاماتها وتعهداتها فيما يتعلق ببرنامجه النووي من ناحية، وبالكف عن ممارساتها في تهديد الأمن والسلم الإقليميين والعالميين.

التلميح الأمريكي هذا جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بداية شهر إبريل الجاري، حين قال إن بلاده قد تفكّر في تخفيف العقوبات عن إيران ودول أخرى؛ للمساعدة في محاربة فيروس كورونا، وذلك عقب انتقادات دولية شديدة تعرضت لها الولايات المتحدة بسبب نهجها المتشدد فيما يتعلق بتخفيف العقوبات، برغم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى ذلك؛ حيث أكد بومبيو أن الإمدادات الإنسانية والطبية معفاة من العقوبات التي تفرضها واشنطن على طهران، غير أن هذه التأكيدات لا تزال غير فاعلة؛ نظراً إلى أن العقوبات الأمريكية على النطاق الأوسع تردع الكثير من الشركات عن استيراد أو تصدير المواد الإنسانية من وإلى إيران؛ الأمر الذي يعني أن تلك التصريحات لا تعدو كونها سياسة علاقات عامة لا تنعكس بشكل فعلي على أرض الواقع.

وبعكس الموقف الأمريكي، فإن أوروبا تسعى بشكل جاد إلى تحييد الصراعات السياسية مع طهران فيما يتعلق بالتعامل مع الملف الأكثر خطورة وإلحاحاً في الوقت الحالي وهو ملف كورونا، حيث أكدت وزارة الخارجية الألمانية، أواخر شهر مارس الماضي، أن كلاً من فرنسا وألمانيا وبريطانيا سلّمت معدات طبية إلى إيران في أول معاملة عبر آلية «إنستكس» للمقايضة التجارية التي تسمح بالالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران، وتتجنّب فيها الدول المشاركة في الآلية استخدام الدولار في تعاملاتها التجارية.

إيران التي تعاني ضائقة اقتصادية غير مسبوقة بسبب سياسة الضغط الأقصى التي تمارسها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي تسببت بإلحاق خسائر فادحة بقطاعاتها المختلفة وفي مقدمتها القطاع النفطي، توافقت مع تراجع حاد في أسعار الذهب الأسود عالمياً، تثن تحت وطأة اجتياح الفيروس معظم أنحاء البلاد؛ الأمر الذي وضع منشأتها الطبية تحت ضغط هائل لم تشهده من قبل، ولاسيما في ظل النقص الحاصل في الخبرات اللازمة لمواجهة الأوبئة والمواد الطبية والتجهيزات اللازمة للتعامل مع هذا النوع من الكوارث، الذي تفاقم نتيجة ردود الفعل الدولية تجاه سياسة القيادة الإيرانية التي تواصل زعزعة الأمن والاستقرار الدوليين، وتهديد ممرات التجارة العالمية خصوصاً في مضيق هرمز والخليج العربي، والتدخل في شؤون دول المنطقة، ومساعي تصدير ما تسميه «الثورة الإسلامية» إليها.

إن الواقع المرير الذي بات يعانيه الشعب الإيراني، وحالة شبه العجز التي تعيشها سلطات بلاده في مواجهة الجائحة، والارتفاع المتزايد في الأعداد اليومية لضحاياها، كل ذلك أوجد نوعاً من التعاطف الدولي مع الحالة الإيرانية، بدا واضحاً من خلال موقف الاتحاد الأوروبي الداعي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، والمبادرة في أسرع وقت ممكن إلى تقديم المساعدات الطبية التي تمكّنها من الحد من انتشار المرض، والتخفيف من آثاره وتداعياته على حياة الناس هناك؛ انطلاقاً من أنّ الطرف الذي يعيشه العالم، اليوم، يتطلب التكاتف بين مختلف دوله للخروج من المحنة بأقل الخسائر، بما يجنب الشعوب مزيداً من النزيف في الأرواح.

غير أن الموقف الأوروبي ما زال يصطدم بصخرة الإصرار الأمريكي على الذهاب بعيداً، وحتى نهاية الطريق، في الضغط على إيران من خلال المقاطعة والحصار التي ترى فيها واشنطن السبيل الوحيد لردع الساسة في طهران عن الاستمرار في انتهاج أسلوب المخادعة والمناورة، والوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها إعادة طهران عضواً صالحاً في صفوف المجتمع الدولي، بصرف النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا النهج،

أمريكا تعاني مستويات بطالة كارثية.. ولكن أوروبا اختارت تفاديها

تناول سايمون تيلفورد، مدير الأبحاث في منتدى برلين، في مقاله الذي نشرته مجلة «فورين بوليسي»، النتائج الاقتصادية السلبية المترتبة على وباء فيروس كورونا «كوفيد-19»، وخاصة فيما يتعلق بمستويات البطالة، وتحديداً تلك التي ستضرب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث استعرض الكاتب قدرة كل منهما على الخروج من تلك الأزمة بأقل الخسائر.



(العمل لوقت قصير)، حيث كانت معدلات البطالة الألمانية أقل مما هي عليه في البلدان المماثلة؛ ما مكّن الشركات الألمانية من التمسك بالعمال المهرة، وهو ما يعني بدوره أنها يمكن أن تستجيب بسرعة أكبر بمجرد أن يبدأ الطلب العالمي في التعافي.

ويُعد نظام «Kurzarbeit» (العمل لوقت قصير) مناسب بشكل خاص لألمانيا والدول الأوروبية الأخرى ذات أسواق العمل المنظمة للغاية ومزايا البطالة السخية. فعلى سبيل المثال، تُعد عملية تسريح العمال عملية مكلفة للشركات في ألمانيا، وغالباً ما تضطر الشركات لدفع حزم تعويضات كبيرة. وبالتالي، تحرص الشركات الألمانية على تجنب تسريح الموظفين، وخاصة عندما تعتقد الشركات أنه سيتعين عليها إعادة توظيف العمال قريباً. كما أن إعانات البطالة في ألمانيا تكلف مبالغ طائلة. فعادة ما يحصل الألماني الذي لديه عقد دائم بدوام كامل وعمل لأكثر من 12 شهراً على إعانات بطالة تبلغ 60% من صافي راتبه لمدة 12 شهراً، ويرتفع هذا المبلغ إلى نحو 67% للأشخاص الذين لديهم أطفال. ونتيجة لذلك، يعتبر دعم الأجور خياراً فاعلاً من حيث التكلفة بالنسبة إلى الحكومة. ولا يوجد نظام شبيه لنظام «Kurzarbeit» (العمل لوقت قصير) في الولايات المتحدة. فعندما ينخفض

جائحة فيروس كورونا غيرت بشكل كبير الحياة الاقتصادية في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. من خلال إبقاء الناس في منازلهم؛ ما دفعهم إلى إنفاق أموال أقل بكثير مما اعتادوا عليه، وهو ما جعل الغرب يشهد انهياراً في الاستهلاك، ما يهدد بقاء عدد هائل من الشركات والأعمال التجارية بما فيها المطاعم وشركات الطيران وشركات صناعة السيارات. وهذا الأمر بدوره أدى إلى انهيار مفاجئ وغير مسبوق في الطلب على العمالة، حيث شهدت الولايات المتحدة ارتفاعاً كبيراً في طلبات إعانة البطالة وصل إلى 10 ملايين طلب خلال الأسبوعين الماضيين. ولذلك ليس من المستغرب أن تتبنى دول مختلفة استراتيجيات مختلفة للتعامل مع أزمة البطالة التي تلوح في الأفق.

وقامت العديد من الدول الأوروبية بالتخفيف من تأثير الأزمة على أسواق العمل من خلال استخدام نظام رائد في ألمانيا والنمسا يُسمى «Kurzarbeit» (العمل لوقت قصير). ويعتمد هذا النظام على تقليل عدد ساعات عمل موظفي الشركة ليعكس الانخفاض في الطلب، كما يتم تخفيض رواتبهم، وفي المقابل، يقوم مكتب العمل الفيدرالي في البلاد بتمويل الفرق، وهو ما يُعد ببساطة شكلاً من أشكال دعم الأجور.

وهناك محاولات لمعرفة النهج الذي من المرجح أن يحد من الأضرار الاقتصادية الطويلة الأجل، وهذا الأمر يعتمد إلى حد كبير على طول فترة الانكماش الاقتصادي، وهل من الممكن توقع انتعاش سريع وخسارة محدودة للنشاط الاقتصادي، أم هل نحن أمام ركود أطول، أو شيء يشبه الكساد؟

ويعزو الكثيرون الانتعاش الاقتصادي السريع لألمانيا من الأزمة المالية 2008-2009 إلى نظام «Kurzarbeit»

مستويات التوظيف بشكل مصطنع في هذه الصناعة. وفي حال عانينا انكماشاً طويلاً الأمد وضعفاً في الانتعاش، فإن العوامل الأخرى سيكون لها تأثير أكبر في كيفية أداء الاقتصادات، بالمقارنة مع استخدامها أو عدم استخدامها لأنظمة مثل «Kurzarbeit» (العمل لوقت قصير). فالبلدان التي تنجح في تمكين الأسر من دفع الإيجارات والرهون العقارية والمحافظة على مستوى لائق من الاستهلاك (وبالتالي الحفاظ على حد لإعسار الشركات) وضمان وصول الجميع إلى الرعاية الصحية، من المرجح أن تعبر الأزمة بشكل أفضل من تلك التي لا تتمكن من تحقيق ذلك.

ومما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية كثفت الدعم الطارئ للشركات، في حين أن البنك الفيدرالي الأمريكي، شأنه شأن البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، تحرك بقوة لتعزيز السيولة في محاولة لتجنب أزمة مالية. كما عمل قانون «CARES» الذي أقره الكونجرس في نهاية مارس الماضي على زيادة إعانات البطالة وعدد الأشخاص المؤهلين لها. ولكن حتى بعد هذه التغييرات، يتمتع معظم الأوروبيين بمزايا أفضل للبطالة والرعاية الاجتماعية، والأهم من ذلك أن الأوروبيين الفقراء والعاطلين عن العمل يحصلون على رعاية صحية أفضل. ويمكن للحكومة الأمريكية معالجة هذه القضايا بسهولة من خلال إنفاق المزيد من المال.

وفي المقابل، يوجد لدى الولايات المتحدة سجل أفضل من أوروبا في توجيه الأموال والعمال إلى صناعات جديدة سريعة النمو؛ ما يشير إلى أنها قد تخرج من الأزمة الحالية بشكل أفضل من أوروبا. ولكن وتيرة الابتكار تباطأت في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، مع تضاؤل المنافسة، وتزايد تركيز الأسواق أكثر من أوروبا. وفي حين أن القيادة التكنولوجية الأمريكية ليست موضع شك، فإن الرأسمالية الأوروبية تبدو من نواحٍ عديدة أفضل حالاً من نظيرتها الأمريكية. وإذا كان الاتحاد الأوروبي قادراً على اجتياز أزمة فيروس كورونا من دون أن تفتت منطقة اليورو وتدخل القارة العجوز في حالة من الفوضى، وهو أمر محتمل للغاية، فإنه بالتأكيد سيكون قادراً على الخروج بأضرار أقل من تلك التي ستواجهها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتلك الأزمة.

الطلب على العمالة، عادة ما ينخفض عدد العمال بسرعة ليعكس الانخفاض. وأحد أسباب ذلك هو أنه من الأرخص وأقل تعقيداً بالنسبة إلى الشركات الأمريكية التخلص من العمال. كما أن إعانات البطالة منخفضة مقارنة بتلك الموجودة في العديد من دول أوروبا الغربية.

هل الأوروبيون على حق؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستعتمد على طول فترة الانكماش. ففي حال شهدنا انتعاشاً اقتصادياً سريعاً خلال الربع الثالث (يوليو إلى سبتمبر) من هذا العام، فمن المحتمل أن يكون الأوروبيون على حق. حيث ستكون معدلات البطالة أقل في أوروبا مما هي عليه في الولايات المتحدة، وستحتفظ الشركات بعمال أكثر مهارة، وستكون هذه الشركات في وضع أفضل لزيادة الإنتاج بسرعة، كما فعلت الشركات الألمانية في عام 2009. وعلى النقيض من ذلك، سترتفع البطالة أكثر في الولايات المتحدة، وستعاني الأسر ضرراً مالياً أكبر؛ ما يتسبب في المزيد من إفلاس الشركات، وممارسة ضغوط كبيرة على القطاع المالي، وستحتاج الشركات الأمريكية إلى الكثير من الوقت والجهد لإعادة بناء القوى العاملة.

ولكن، ماذا لو كان الانكماش أطول وكان الانتعاش ضعيفاً؟ ومن الممكن لهذا الأمر أن يحدث بسهولة إذا اضطرت الحكومات إلى الإبقاء على عمليات الإغلاق لفترة أطول. وبالتالي، لن يصبح نظام «Kurzarbeit» (العمل لوقت قصير) حلاً طويلاً الأمد، وذلك للعديد من الأسباب. أولاً، كلما استمر النظام لفترة أطول كلما أصبح غير منصف اجتماعياً. فهؤلاء العمال الذين يعملون بدوام كامل في القطاعات التي يغطيها هذا النظام محميون إلى حد كبير من الانكماش الاقتصادي، بينما يواجه العمال الآخرون، وكثير منهم فقراء، العبء الأكبر. ثانياً، كلما طالت فترة التراجع، زادت احتمالية تحول أنماط الاستهلاك والاستثمار، ولن يكون التحدي هو بدء الطاقة الإنتاجية الحالية ولكن تحويل الموارد، رأس المال والعمالة، إلى صناعات جديدة. وفي هذه الحالة، يمكن لنظام «Kurzarbeit» (العمل لوقت قصير) أن يشوه الأجور، ويعيق التغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، من المحتمل ألا يتعافى الطلب على السيارات الألمانية بشكل صحيح من هذه الأزمة. لذلك قد يكون من غير المنطقي الحفاظ على

«الاتحاد للطيران»: تكنولوجيا للكشف عن كورونا



ومعالجة الأمر بالطريقة المناسبة. وطُورت إينيوم، بالتعاون مع شركة أمازون ويب سيرفيسيز لخدمات الإنترنت، تقنيات «من دون استخدام اليدين» حيث يقدم هذا النوع من الأجهزة خدمات ذاتية لا تتطلب استخدام اليدين، بل تعتمد على تقنية التعرف على الصوت، وبالتالي تقلل من احتمال انتقال الفيروسات والبكتيريا.

وتبدأ الاتحاد تجربة هذه التكنولوجيا في مطار أبوظبي الدولي خلال شهري إبريل ومايو 2020 مع مجموعة من المتطوعين في المرحلة الأولى قبل تطبيقها على المسافرين.

أعلنت الاتحاد للطيران، شراكة مع شركة إينيوم أوتومايشن الأسترالية، لاختبار تكنولوجيا جديدة تستخدم فيها أجهزة خدمة ذاتية في المطارات للمساعدة على تحديد الأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية، منها أعراض المراحل الأولى من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

وستكون الاتحاد للطيران أول شركة طيران تختبر هذه التكنولوجيا التي يمكنها فحص الحرارة، وسرعة نبض القلب، ومستوى التنفس لأي شخص يستخدم منافذ محددة في المطار، مثل مكتب تخليص إجراءات السفر أو مكتب المعلومات، أو جهاز تسليم الأمتعة، أو أي بوابة أمنية أو بوابة الجمارك.

وَصُمِّمَ نظام إينيوم ليقوم تلقائياً بتعليق إجراءات السفر، أو تسليم الأمتعة عند أجهزة الخدمة الذاتية في حال دلت الإشارات الحيوية للمسافر على وجود أعراض محتملة لمرض ما، بعدها يقوم الجهاز بالاتصال بالجهات المعنية أو بإخطار أحد الموظفين المؤهلين للتعامل مع هذه الحالة، للقيام بالمزيد من الفحوصات

أسعار النفط تهبط بعد تأجيل اجتماع «أوبك+» وقفزة في المخزونات



هبطت أسعار النفط يوم أمس الاثنين، مرتدة عن مكاسب الأسبوع الماضي بعد أن أرجأت السعودية وروسيا اجتماعاً لمنتجي النفط يهدف إلى حلحلة وفرة متنامية في المعروض من الخام حول العالم مع تضرر الطلب من جائحة كورونا. وكانت سوق النفط العالمية قد تعافت بأكثر من 35% الأسبوع الماضي بعد أن قالت مصادر في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، ومن بينهم روسيا، إنهم قريبون من اتفاق لتخفيضات في إنتاج النفط. لكن اجتماع مجموعة «أوبك+» الذي كان مقرراً عقده أمس الاثنين، تأجل إلى الخميس المقبل مع استمرار الاتهامات المتبادلة بين روسيا والسعودية بشأن انهيار اتفاقية قائمة لخفض المعروض. وأنهت عقود خام القياسي العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة 3.1%، لتسجل عند التسوية 33.05 دولار للبرميل. وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 8%، لتغلق عند 26.08 دولار للبرميل. وهبطت أسعار الخام الأمريكي أكثر من خام القياس العالمي بعد تقرير من شركة جينسكيب للبيانات أظهر أن مخزونات الخام في مركز تسليم عقود غرب تكساس الوسيط في كاشينج بولاية أوكلاهوما قفزت نحو 5.8 مليون برميل الأسبوع الماضي.

الأسهم العالمية تنتعش بتراجع وفيات كورونا

بدأت أسواق المال العالمية الأسبوع، أمس الاثنين، بانتعاش على وقع تراجع عدد الوفيات؛ نتيجة فيروس كورونا في نهاية الأسبوع في أوروبا. وظهرت بارقة أمل في أوروبا، التي تسجل أكبر عدد من الوفيات؛ جزاء وباء «كوفيد-19»، إذ شهدت تراجعاً في أعداد الضحايا، ولاسيما في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وأثار ذلك ارتيحا في الأسواق المالية العالمية، على الرغم من استمرار أجواء القلق. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنحو 830 نقطة، فيما ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 3.9%، وصعد مؤشر ناسداك 100 بنسبة 4%. وفي أوروبا، ارتفعت بورصة لندن أكثر من 2% في أولى التداولات، وبورصة فرانكفورت أكثر من 4%، وبورصة باريس أكثر من 3%. وفي آسيا، ارتفعت بورصات طوكيو وسيدني ومانيلا أكثر من 4% فيما ارتفعت بورصات سيؤول وسنغافورة نحو 4%، وبلغت نسبة الارتفاع أكثر من 2% في هونج كونج وجاكرتا، و1.6% في تايبيه.

الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه «الدول المارقة»



تأليف: جون ثورنتون - ستيفاني كلين - البراندت وأندرو سمول
تاريخ النشر: 2009

من التنافس المفتوح والمتعدد الأحزاب على السلطة، ويحبذ النموذج الصيني مفهوم «الميروقراطية» التي تعني اختيار الموهوبين وتصعيدهم للحكومة على أساس إنجازاتهم، وفيما تشير الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الانتخابات القروية تشدد على ضرورة الدور القيادي للحزب الشيوعي، وما نجم عن ذلك من مشكلات خطيرة تواجه هذه الانتخابات من محسوبية وشراء للأصوات واختيار القادة غير الأكفاء، فإن أنصارها يؤكدون أنها تؤدي وظيفة ميدان تدريب أساسياً في العادات الديمقراطية، والأمر نفسه مع الانتخابات في المناطق المدنية، فهي برغم أنها ما زالت حديثة العهد، فإن هذه التجارب الانتخابية قد توفر عند نجاحها قدراً من الشرعية الشعبية لقادة المناطق، والذين قد يشكلون صداعاً للحزب الشيوعي الصيني، وقد تشكل في الوقت نفسه البذرة الأولى لثقافة الضوابط والتوازنات أيضاً.

وعن القضاء الصيني، تشير الدراسة إلى أن النظام القانوني في الصين خطا خطوات واسعة خلال العقود الثلاثة الماضية،

تحلل الدراسة وضع الديمقراطية في الصين «المتغيرة» بناء على محادثات أجريت مع مجموعة من الصينيين شملت أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وقادة المنظمات الحكومية، واختلاف نظرة الديمقراطية في الصين عن المفهوم الغربي المتعارف عليه، كما تبحث الدراسة في تأثير المصالح السياسية والاقتصادية للصين في علاقاتها مع «الدول المارقة»، والتحديات التي تواجه الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في استغلال التحولات السياسية في علاقاتها مع الأنظمة المشاكسة تجاه تحقيق تقدم في قضايا دولية معينة.

ويتناول المبحث الأول من الدراسة: الانتظار الطويل.. احتمالات الديمقراطية في الصين، طبيعة التجارب الديمقراطية للأنظمة الحاكمة في الصين التي جاءت بعد انهيار آخر سلالة إمبراطورية في الصين عام 1911، ابتداءً بعهد صن يات-سين، الذي كان تصوره للديمقراطية هو الأقرب إلى المفهوم الغربي من ناحية تشكيل حكومة دستورية ومنح حق التصويت للجميع وإجراء انتخابات حرة وفصل للسلطات، في حين اتصف عهد ماو تسي تونج، الداعي إلى «الديمقراطية الجديدة» بالاهتمام بالصراع الطبقي أكثر من الاهتمام بالديمقراطية، أما دينج هيسياو بينج، الذي اعتبر الديمقراطية «شرطاً رئيسياً لتحرير العقل»، فقد أثبت قمعه لاحتجاجات ميدان تيانانمين عام 1989، أنه لن يدع الحركات الديمقراطية الشعبية تتجاوز حكم الحزب، أما اليوم، فإن الصين ليست ديمقراطية في ظل احتكار الحزب الشيوعي الصيني السلطة السياسية، وافتقار البلاد إلى حرية التعبير والقضاء المستقل، إلا أن الدراسة ترى، برغم ذلك، أن هناك الكثير يدور في الصين على صعيد الحكومة أو الحزب الشيوعي الصيني، الذي قد يحدث تغييراً في الكيفية التي يفكر فيها الصينيون بالديمقراطية، التي قد ترسم المستقبل السياسي للصين.

وتستعرض الدراسة مظاهر الاختلاف في تطبيق الديمقراطية بالنسبة إلى الصين مقارنة بالغرب، من ناحية تشديد الزعماء السياسيين على ضرورة الحفاظ على قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بالرغم من الانتخابات، وأن التداول السلمي للسياسة الذي يسمح للمواطنين «أفراداً وجماعات»، بإضافة آرائهم إلى عملية القرار، أكثر ملاءمة

والاقتصادية، إضافة إلى الآمال المتعاطمة التي يعلقها الغرب على الدور الصيني على الصعيد العالمي، وترى الدراسة أن تطور نهج السياسة الصينية الخارجية يمكن أن يبرز فرصة مواتية لتعاون أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن خلال النفوذ الذي تستطيع الصين فرضه على أنظمة الدول «المشاكسة»، يمكن خلق فرص للتقدم حيال قضايا كانت قد بلغت طرقاتاً مسدودة، مثل الانتشار النووي الإيراني.

وحول نهج السياسة الصينية الخارجية، تبين الدراسة أن الحزب الشيوعي الصيني يستهدف في سياسته ترسيخ مبدأ «التعايش السلمي»، من خلال 5 مبادئ، من بينها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سلامة أراضي هذه الدول وسيادتها، إلا أن هذه المبادئ غالباً ما يتم إخضاعها لأسس عدة، منها اعتبارات الحرب الباردة، كما هو الحال في دعم كوريا الشمالية، ودعم حركات تمرد الحزب الشيوعي البورمي ضد النظام العسكري الحاكم في بورما، أما سياسة «الإصلاح والانفتاح» التي وضعها دينج هيسياو بينج، التي تم فيها إخضاع المفاهيم الثورية ومناهضة الإمبريالية لمصلحة التنمية الاقتصادية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والخوف الصيني من نظام كوني تهيمن فيه الولايات المتحدة، فقد قاد الصين المهتمة بنمو اقتصادها وتحسين سمعتها على المستوى الدولي، من الدخول في أي مواجهة صريحة ضد الغرب، وقليلاً ما وظفت موقعها في مجلس الأمن لحماية دولة منبوذة من الضغوط الدولية، لكن مع النمو الاقتصادي الصيني وتعاظم حاجتها إلى الطاقة، بدأت الصين في الاستفادة من علاقات الصداقة التي تربطها بالأنظمة الحاكمة في الدول المنبوذة، ومع تصاعد الاستثمارات الصينية في هذه الدول تغير مفهوم الصين لمصالحها القومية، إلى الحد الذي هددت فيه باستخدام حق النقض «الفيتو» في قضايا معينة، مثل تهديدها باستخدامه ضد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان في سبتمبر 2004.

وفيما تتوقع الدراسة أن الصين ستعيد ترتيب أجدتها وفقاً لمصالحها، فإنه يتعين على الدول الغربية الراغبة في دور صيني، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التعاطي مع الدول المارقة، وأن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الصين حساباتها وتحديد ملامحها، ابتداء من تطوير رؤية واقعية للوقت والطريقة التي تستطيع الصين من خلالها الإسهام في ذلك، والعمل على إيجاد فهم واضح للكيفية التي تتوافق فيها أو لا تتوافق مصالح هذه الدول مع المصالح الصينية.

ولكن لا يزال أمامه طريق طويل، وتوضح الدراسة تطور جودة القضاء الصيني، حيث كان يغلب عليه حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي قضاة وممثلي نيابة من العاملين السابقين في الجيش من ذوي التعليم والتدريب القضائي المحدود، ولم يكن استقلال القضاء من أهداف النظام، لكن بدأت الحكومة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي تعيين خريجي الجامعات قضاة وممثلي نيابة، وبحلول التسعينيات باتت درجة الماجستير مطلباً أساسياً لاحتلال الفرد منصب القاضي، أما ما يخص المحامين، فإن النمو في ممارسة المهنة وتحسين جودة المحامين، دفع إلى جعل النظام أكثر مهنية، برغم تدخل رؤساء الحزب الشيوعي في العملية القضائية، أيضاً تبنت الصين عدداً من القوانين الهادفة إلى حماية المواطنين من أخطاء الحكومة، مثل قانون موظفي الخدمة لعام 2005. كما تلفت الدراسة النظر إلى معاناة الصين الفساد الرسمي، بالرغم من الإشراف الحكومي المتمثل في عدد من الآليات، مثل المفوضية المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتفتيش التأديبي. وعن وضع الديمقراطية حالياً توضح الدراسة أن الصين أحرزت تقدماً في الانتخابات واستقلالية القضاء والتوسع في الحريات الشخصية، وهو ما يمثل جزءاً من تحول المجتمع الصيني، فيما يتوقع أن تغرس المزيد من أنماط التفكير الديمقراطي، سواء وسط نخب الأعمال التجارية الصينية، أو كبار المسؤولين الحكوميين الأعضاء في إدارات الشركات التي تديرها الحكومة، وبالرغم من الانتقادات التي تواجه الحكومة الصينية بافتقارها إلى الالتزام الحقيقي للإصلاح السياسي، فإن المتفائلين يرون أن التدريجية سوف تجعل التحرر واللبلة تدومان أطول من التجارب السابقة.

أما المبحث الثاني من الدراسة: دبلوماسية الديكتاتورية الجديدة: هل تتخلى الصين عن الدول المارقة؟ فإنه يتناول الدعم الصيني للدول المارقة، وفيما تشير الدراسة إلى الاتهامات الموجهة إلى الصين حول دعمها الحكام المستبدين والدولة الضالعة في نشر الأسلحة النووية، وأنظمة الحكم المرتكبة لجرائم الإبادة الجماعية، وحمايتها من الضغوط الدولية التي تتعرض لها، وتأثير ذلك في مسار الإنجازات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تبين الدراسة في الوقت نفسه أن التحول في السياسة الصينية تجاه الدول المارقة، والذي ظهر جلياً منذ عام 2006، كإدانة الاختبار النووي الكوري الشمالي، الذي أجري في أكتوبر 2006، ومساندة نشر قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، وتبرر الدراسة هذه التحولات بالمصالح الصينية السياسية

يوم الصحة العالمي 2020.. واقع وأرقام

شعار يوم الصحة العالمي 2020
«دعم كادر التمريض والقبالة»

2019
فبراير

انضمام الدولة رسمياً إلى الحملة العالمية «التمريض الآن» وتستمر أهدافها حتى نهاية 2020

1950

بدا الاحتفال سنوياً بيوم
الصحة العالمي

70%

من القوى العاملة
الصحية والاجتماعية
«من النساء» عالمياً

القبالات يسهمون
في تلافي أكثر من

80%

من وفيات الأمومة
والأجنة والمواليد

نحو
4200

مرمض وممرضة إجمالي
الكادر التمريضي العامل
في مستشفيات الدولة

الإمارات الأولى عالمياً
في عدد المنشآت الصحية
المعتمدة

أكثر من

85%

من مستشفيات الدولة
تحوز الاعتماد الدولي

تصدر الدولة منطقة الشرق الأوسط
في 19 مؤسراً ومعياراً يتعلق
بالتعامل مع مخاطر الصحة العامة

أكثر من

300%

نسبة النمو المتوقعة في الاستثمار
بالقطاع الصحي خلال العقد المقبل